

تقييم مناخ اعمال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

Assessment of the business climate of small and medium enterprises in Algeria

د. عطا الله لحسن¹، موكيل سارة²¹ جامعة الدكتور الطاهر مولاي، سعيدة ، attallah_54@yahoo.fr² جامعة الدكتور الطاهر مولاي، سعيدة ، moukil272@gmail.com

تاريخ النشر: 2020/06/30

تاريخ القبول: 2020/05/16

تاريخ الاستلام: 2019/04/01

ملخص:

الهدف من هذا البحث هو دراسة تقييم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لمناخ الاعمال في الجزائر، ومن أجل بحث هذا الموضوع قمنا بدراسة تطبيقية تم من خلالها توزيع استمارات موجهة لعدد من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وتم تحليل معطيات الدراسة باستخدام أسلوب الإحصاء الوصفي وقد استنتجنا من خلال هذه الدراسة أن هناك تأثير كبير لكل من محيط الأعمال والاقتصاد الغير الرسمي والمنافسة الأوربية والمنافسة الصينية على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وان تقييم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لبيئة الاعمال في الجزائر كان تقييما سلبيا.

كلمات مفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – مناخ الأعمال – البنية التحتية – النظام المالي – الادارة العمومية.

تصنيفات JEL: H54, M1

Abstract:

The aim of this research is to study the assessment of small and medium enterprises of the business climate in Algeria. In order to discuss this issue, we conducted an applied study in which a questionnaire was distributed to a number of enterprises. The study data were analyzed using descriptive statistics. The study found that there is a significant impact on the business environment, the informal economy, European competition and Chinese competition for small and medium enterprises, and the evaluation of the small and medium enterprises of the business environment in Algeria was a negative evaluation.

Keywords: keywords; small and medium enterprises, business climate, infrastructure, financial system, public administration.

Jel Classification Codes: M1 H54,

1. مقدمة:

لاشك ان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تلعب دورا هاما في زيادة معدل النمو الاقتصادي في العالم الى جانب دورها الجوهري في امتصاص البطالة و المساهمة في زيادة معدلات الصادرات, ولعل اغلب المؤسسات العملاقة المسيطرة على الاقتصاد العالمي كانت بدايتها من مؤسسات صغيرة و متوسطة الى ان اصبحت مؤسسات متعددة الجنسيات, وإذا اخذنا الحالة الاتحاد الاوربي كمثال يحتذى به فان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاتحاد الاوربي تشكل حوالي 90% من المؤسسات الاقتصادية الاوربية كما ان مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الصادرات الاوربية تتجاوز نسبة 90% . اما بالنسبة لواقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر فهي مازالت لم تصل الى المستوى العالمي سواء على المستوى الكمي او النوعي حيث ان الاحصائيات تفيد ان عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مقابل كل 1000 نسمة بلغ حوالي 26 بينما المعايير الدولية تفرض معدل 60 مؤسسة لكل 1000 نسمة اما على المستوى النوعي فان مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القطاع الصناعي تشكل حوالي 52% كما ان نصيب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات الجزائرية يعتبر رقما هامشيا بحيث لا يتجاوز 3% .

و من الامور التي تدعو الى المزيد من الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر هي الظروف الصعبة التي عرفها الاقتصاد الجزائري مؤخرا نتيجة انهيار اسعار البترول, ولا يخفى على احد مدى الارتباط الوثيق للاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات, ومن هنا فان الحل الوحيد لإنقاذ الاقتصاد الجزائري من مشكلة الارتباط الكبير بالريع النفطي هو التوجه نحو تنوع الاقتصاد الجزائري بالاعتماد على تشجيع الفكر المقاوالاتي لدى فئة الشباب المتخرج من الجامعات, وإنشاء المزيد من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المؤسسات المبتكرة **startup** التي لا تحتاج الى رأسمال كبير ولا استثمارات مادية ضخمة.

وإذا كانت المؤسسات الكبيرة تجد صعوبة في التعامل مع البيئة الخارجية نظرا لما تتميز به من التطور والتغير السريع و أنها تتسم بدرجة كبيرة من التعقيد و الشمولية و الاتساع ,فان المهمة ستكون أصعب بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة نظرا للخصائص التي تتميز بها مثل صغر الحجم و التي تمنع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من الاستفادة من اقتصاديات الحجم التي تتمتع بها المؤسسات الكبيرة وصعوبة الحصول على عناصر الإنتاج مقارنة بالمؤسسات الكبيرة إلى جانب مواجهة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لصعوبات كبيرة في الحصول على التمويل اللازم و بالحجم المناسب و بشروط ميسرة عند

التأسيس أو التوسع و لذا فان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يجب أن تحظى باهتمام خاص و مميز من طرف الحكومة و خاصة التي هي في طور الإنشاء و التأسيس .

وبالنسبة لبيئة الأعمال في الجزائر فإنها قد عرفت تحولات جذرية خاصة بعد التحول الذي عرفه الاقتصاد الجزائري من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق الذي يتضمن بيئة أعمال مؤاتية للمؤسسات و ضمان تكافؤ فرص للمؤسسات سواء العمومية أو الخاصة أمام هذه البيئة.

إشكالية البحث: تتمثل إشكالية البحث فيما يلي:

ما هو مستوى تقييم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمناخ الاعمال في الجزائر؟

و يتفرع عن هذه الإشكالية الرئيسية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر؟.
- ما هو واقع بيئة الاعمال في الجزائر؟.
- ما هي اهم الاجراءات التي قامت بها الحكومة الجزائرية من اجل تطوير بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟.

أهمية البحث :

- تستمد اهمية البحث من أهمية الموضوع بذاته والمتمثل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها قاطرة التنمية الاقتصادية المحلية والوطنية.
- أهمية مناخ الاعمال باعتباره عامل اساسي في تحسين أداء و تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- الظروف الصعبة التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري نتيجة انخفاض اسعار البترول وضرورة إيجاد بدائل حقيقية لاقتصاد الربيع.

أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى ما يلي:

- التعريف بواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- التعريف بواقع مناخ اعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- الاشارة الى اهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة للاقتصاد الجزائري.

المنهج المستخدم: من اجل دراسة هذا الموضوع تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي استنادا على عدد من المراجع والكتب المهمة بموضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومناخ الاعمال.

اولا واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر :

1 - تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: تحتل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة موقعا استراتيجيا في عملية التنمية و هي تشكل جوهر النسيج الاقتصادي و تساهم في توفير حصة لا يستهان بها من الوظائف و مناصب العمل و تساعد طبيعتها الديناميكية و قابليتها للتكيف بسهولة في تحسين القدرة التنافسية لأي اقتصاد في العالم (Africa, 2008, p1) .

و على الرغم من وجود اتفاق عام بشأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث الحجم و الأهمية، فإن هناك تفاوتاً كبيراً في تعريف هذه المؤسسات على مستوى العالم , و حسب دراسة قام بها البنك العالمي فان هناك أكثر من 60 تعريف تعتمده حوالي 75 دولة حيث أن بعض الدول يعتمد على عدد العمال كمعيار وحيد لتعريف و تحديد إذا ما كانت هذه المؤسسة تنتمي إلى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أم لا , و هناك من يضيف إلى معيار عدد العمال معيار آخر و يتمثل في قيمة أصول المؤسسة أو حجم رقم الأعمال بالعملة المحلية , إلا أن البعض يحتفظ على الاعتماد على العملة المحلية في تقييم هذه المعايير النقدية نظرا لاحتمال تعرض اقتصاد هذه الدولة لمعدل تضخم مرتفع فانه سيؤدي بالتالي إلى ظهور مشاكل في التعريف الدقيق للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة (TROILO, JUNEJA, NARAIN, & ABE, 2012), إلا انه يبقى معيار اليد العاملة هو الأكثر اعتمادا نظرا لبساطته وسهولة جمع المعلومات عنه مقارنة برقم الأعمال و بقية أصول المؤسسة. (OECD, 2004)

الجدول رقم (01):تعريف البنك الدولي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

حجم الشركة	عدد العاملين	الأصول	المبيعات السنوية
صغرى	اقل من 10	اقل من 100 ألف دولار	اقل من 100 ألف دولار
صغيرة	اقل من 50	اقل من 3 ملايين دولار	اقل من 3 ملايين دولار
متوسطة	اقل من 300	اقل من 15 مليون دولار	اقل من 15 مليون دولار

المصدر: دليل المعرفة المصرفية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة - مؤسسة التمويل الدولية 2009 -

و يتضمن التعريف الشائع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشاريع الأعمال المسجلة التي يقل عدد العاملين في كل منها عن 250 عاملا , ويضع هذا التعريف الغالبية العظمى من الشركات في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة , وتشير التقديرات إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل على الأقل

95 في المائة من الشركات المسجلة في العالم وفي أوروبا مثلاً، تزيد هذه النسبة عن 99 في المائة، ولتضييق هذه الفئة، يتم أحياناً تمييز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن المؤسسات الصغرى بأنها هي التي يعمل بها عدد أدنى من الموظفين مثل 5 أو 10 عاملين، ويمكن تقسيمها أكثر من ذلك إلى مؤسسات صغيرة الحجم ومؤسسات متوسطة الحجم، وإن كان هناك دائماً قدر أقل من التوافق في الرأي بشأن نقطة التقسيم التصنيفي والفئوي فيما بينهما، وتتضمن المعايير البديلة لتعريف هذا القطاع المبيعات السنوية، والأصول، وحجم القرض أو الاستثمار (مؤسسة اتمويل الدولية، 2009).

وحسب البنك الدولي فإنه يمكن اعتبار المؤسسة كمؤسسة صغرى أو صغيرة أو متوسطة بموجب تصنيف البنك الدولي يجب أن تستوفي الشركة المعنية 2 من 3 شروط قصوى بشأن عدد الموظفين، والأصول، أو المبيعات السنوية.

و حسب الاتحاد الأوروبي فإن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي كل مؤسسة مستقلة تقوم بتشغيل اقل من 250 شخص و لا يتجاوز رقم أعمالها 50 مليون اورو و لا يتجاوز حصيلتها السنوية 43 مليون اورو (EUROPEAN COMMISSION, 2005)

الجدول رقم (02): تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من طرف المؤسسة المالية الدولية IFC

المؤشرات	المؤسسة المصغرة	المؤسسة الصغيرة	المؤسسة المتوسطة
العمال	اقل من 10	من 10 الى 50	من 50 الى 300
المداخيل السنوية	اقل من 100000	من 10000 الى 300000 \$	من 300000 الى 3000000 \$

IFC - Interpretation Note on Small and Medium Enterprises and Environmental and Social Risk (IFC, 2012) Management – 2012

وحسب القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المؤرخ في سنة 2001 تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها:

- مؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات.
- تشغل من 1 إلى 250 شخصا.
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مليار دينار أو لا يتجاوز حصيلتها السنوية 500 مليون دينار (القانون، 2001).

2 - مزايا المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

- القدرة على التحرك سريعاً بالنسبة لتطور السوق.

- نزعة قوية نحو الابتكار و الإبداع بسبب التحكم في التكنولوجيا المرتبط بالتخصص و نوعية الموارد البشرية .
- الاطار التنظيمي اقل رسمية مقارنة بالمؤسسات الكبيرة و هذا ما يساهم في تسهيل انسياب المعلومات و الافكار و يحفز الابداع داخل المؤسسة .
- توافر عنصر الثقة بين العاملين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

- تتميز العلاقة بين المؤسسة الصغيرة و العملاء بالفعالية بحيث ان كل عميل له محاور واحد في كل

المراحل من بداية المشروع الى التسليم (MAYRHOFFER و URBAN، 2011).

3 - واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر: حسب الجدول رقم(03) ، (mines, (2017 - 2016 - 2015 - 2014 - 2013 édition)، فان هناك زيادة في عدد المؤسسات

الصغيرة و المتوسطة في سنة 2017 بنسبة 4.5 % مقارنة بسنة 2016 , كما ان هناك زيادة في عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في سنة 2016 بنسبة 13 % مقارنة بسنة 2015 , كما عرفت سنة 2015 زيادة في عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بنسبة 5.5 % مقارنة بسنة 2014 .

و بالرغم من تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر إلا انه مقارنة بالدول المتطورة إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لا يزال اقل مما يجب على المستوى الوطني , حيث أن المعدل الأمثل هو 60 مؤسسة صغيرة ومتوسطة لكل 1000 شخص كحد أدنى وفق المقاييس الدولية , و حسب آخر الإحصائيات لعدد السكان في الجزائر و المتمثلة في حوالي 41 مليون نسمة فان الجزائر بحاجة إلى 2.4 مليون مؤسسة صغيرة و متوسطة , في حين ان عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في سنة 2018 بلغ حوالي 1093170 أي ان هناك عجز في إنشاء المؤسسات قدره 130000 مؤسسة .

الجدول رقم(03):عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر خلال (2015-2014)

سنة 2018 السداسي الاول	سنة 2017	سنة 2016	سنة 2015	سنة 2014	المؤشرات
1093170	1060289	1014075	896811	820738	عدد المؤسسات pme
2690246	2601958	2487914	2238233	2082304	عدد مناصب العمل
97728	92804	99275	-	-	عدد المؤسسات الصناعية pmi
21139	9941	12650	2362	2676	عدد المؤسسات المتوقفة عن النشاط
26	23	23	22	22	عدد المؤسسات بالنسبة ل 1000 نسمة

Source : ministère de l'industrie et des mines, bulletin d'information statistique de la PME, n°24, n°25, n°27, n°29, n°31, n°33 édition 2013 - 2014 2015 - 2016 - 2017-2018.

ثانيا اهم اجراءات تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر:

1 - انشاء مراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (الجريدة الرسمية، 2003):

1- 1 أهداف مراكز التسهيل: تتوخى مراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تحقيق الأهداف

التالية:

- وضع شبك يتكيف مع احتياجات منشئي المؤسسات و المقاولين .
- تطوير ثقافة التقاول .
- تقليص آجال إنشاء المؤسسات و توسيعها .
- تشجيع تطوير التكنولوجيات الجديدة لدى حاملي المشاريع .
- إنشاء مكان التقاء بين عالم الأعمال و المؤسسات و الإدارات المركزية او المحلية .
- الحث على تثمين البحث عن طريق توفير جو للتبادل بين حاملي المشاريع و مراكز البحث وشركات الاستشارة و مؤسسات التكوين و الأقطاب التكنولوجية و الصناعية و المالية .
- تشجيع تطوير النسيج الاقتصادي المحلي .
- ترقية تعميم المهارة و تشجيعها .
- تثمين الكفاءات البشرية و عقلنة استعمال الموارد المالية.
- مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للاندماج في الاقتصاد الوطني و الدولي .

2- 1 مهام مراكز التسهيل : تتولى مراكز التسهيل القيام بالمهام التالية :

- دراسة الملفات التي يقدمها حاملو المشاريع أو المقاولون و الإشراف على متابعتها.
- تجسيد اهتمامات أصحاب المؤسسات في أهداف عملية و ذلك بتوجيههم حسب مسارهم المهني .
- مساعدة المستثمرين على تخطي العراقيل التي تواجههم أثناء مرحلة تأسيس الإجراءات الإدارية .
- مرافقة أصحاب المشاريع و المقاولين في ميداني التكوين و التسيير .
- تشجيع نشر المعلومة بمختلف وسائل الاتصال المتعلقة بفرص الاستثمار و الدراسات القطاعية والإستراتيجية و الدراسات الخاصة بالفروع.
- تقديم خدمات في مجال الاستشارة في وظائف التسيير و التسويق و استهداف الأسواق و تسيير الموارد البشرية و كل الأشكال الأخرى المحددة في سياسة دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

- دعم تطوير القدرة التنافسية و المساعدة على نشر التكنولوجيات الجديدة.

2-إنشاء المشاتل للمؤسسات: مشاتل المؤسسات هي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي و تجاري تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي. و هي هيئة لمساعدة و دعم إنشاء المؤسسات التي تدخل في إطار سياسة ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (الجريدة الرسمية، 2003).

2-1 إنشاء المشاتل للمؤسسات: تأخذ المشاتل احد الأشكال التالية :

- المحضنة هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات.
- ورشة الربط هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة و المهن الحرفية.
- نزل المؤسسات هيكل يتكفل بحاملي المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث .

2-2 أهداف المشاتل تتوخى المشاتل الأهداف التالية.

- تطوير التأزر مع المحيط المؤسسي .
- تشجيع بروز المشاريع المبتكرة .
- تقديم الدعم لمنشئي المؤسسات الجدد .
- ضمان ديمومة المؤسسات المرافقة .

2-3 مهام المشاتل: و تكلف المشاتل بالمهام التالية:

- استقبال و احتضان و مرافقة المؤسسات الحديثة النشأة لمدة معينة و كذا أصحاب المشاريع .
- مساعدة المؤسسات على تجاوز الصعوبات و العراقيل التي تواجهها.
- تتولى المشاتل فيما يتعلق بتسيير المحلات احتضان أصحاب المشاريع بوضع محلات تحت تصرفهم تتناسب مساحتها مع طبيعة المشتلة و احتياجات نشاطات المشروع.
- و تضع تحت تصرف المؤسسات المحتضنة تجهيزات المكتب و وسائل الإعلام الآلي.
- و يمكن أن تختار المشتلة تطوير استعمال التكنولوجيات الحديثة الأكثر تقدما .
- و توفر المشتلة أيضا بناء على طلب المؤسسات المحتضنة الخدمات المشتركة الآتية :
 - استقبال المكالمات الهاتفية و الفاكس .
 - توزيع و إرسال البريد و كذا طبع الوثائق.
 - استهلاك الكهرباء و الغاز و الماء .

- و تتولى المشتلة فيما يخص الاستشارة المقدمة للمؤسسات مرافقة و متابعة أصحاب المشاريع قبل إنشاء مؤسساتهم و بعده .
- و زيادة على وظيفة الاستشارة في الميدان القانوني و المحاسبي و التجاري و المالي تقدم المشتلة لأصحاب المشاريع دعما يتمثل في تلقينهم مبادئ تقنيات التسيير خلال مرحلة إنضاج المشروع .

3-المجلس الوطني المكلف بترقية المناولة :و يضطلع المجلس بالمهام الآتية (الجريدة الرسمية، 2003):

- يشجع على اندماج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الوطنية ضمن التيار العالمي للمناولة .
- ينظم أو يشارك في تنظيم اللقاءات و التظاهرات و الأيام الدراسية سواء على المستوى الوطني ام في الخارج حيث يخص الموضوع ترقية المناولة .
- ينجز كل عمل و دراسة من شأنهما المساهمة في ترقية المناولة في الأسواق الوطنية و الأجنبية.
- يقيم علاقات الشراكة في هذا المجال و يبرم اتفاقات التعاون مع الهيئات الأجنبية المماثلة .
- يعمل على ترقية تطوير و عصرنه المنظومة الإعلامية لتمكين المؤسسات الكبرى و المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين في مجال المناولة من التعارف فيما بينهم .

4 - المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: و هو جهاز استشاري مكلف بترقية الحوار و التشاور بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و جمعياتهم المهنية من جهة و السلطات العمومية من جهة أخرى و للمجلس المهام التالية :

- ضمان الحوار و التشاور بشكل دائم و منتظم بين السلطات العمومية و الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين حول المسائل ذات المصلحة الوطنية التي تتعلق بالتطور الاقتصادي و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بصفة خاصة.
- تشجيع و ترقية إنشاء جمعيات مهنية جديدة .
- جمع المعلومات الاقتصادية من مختلف الجمعيات المهنية و منظمات أرباب العمل و بصفة عامة من الفضاءات الوسيطة التي تسمح بإعداد سياسات و استراتيجيات لتطوير القطاع (الجريدة الرسمية، 2003).

5 - الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: الوكالة هي أداة الدولة في مجال تنفيذ

السياسة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و بهذه الصفة تتولى الوكالة المهام الآتية:

- تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تطويرها.
 - التنسيق مع الهياكل المعنية بين مختلف برامج التأهيل الموجهة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
 - ترقية الخبرة و الاستشارة الموجهة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
 - تقييم فعالية تطبيق البرامج القطاعية و نجاعتها و اقتراح التصحيحات الضرورية عليها عند الاقتضاء .
 - متابعة ديمغرافية المؤسسات في مجال إنشاء النشاط و توقيفه و تغييره.
 - انجاز دراسات حول الفروع و كذا المذكرات الظرفية الدورية حول التوجهات العامة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
 - ترقية الابتكار التكنولوجي و استعمال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لتكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة بالتعاون مع المؤسسات و الهيئات المعنية.
 - جمع المعلومات المتعلقة بميدان نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و استغلالها و نشرها.
- ## 6- إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة (الجريدة الرسمية، 2005):
- يهدف الصندوق إلى ضمان القروض الضرورية للاستثمارات التي يجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تنجزها , حيث يتولى الصندوق المهام التالية:
- التدخل في منح الضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تنجز استثمارات في المجالات التالية :
 - إنشاء المؤسسات - تجديد التجهيزات - توسيع المؤسسة - اخذ المساهمات .
 - إقرار أهلية المشاريع و الضمانات المطلوبة .
 - متابعة المخاطر الناجمة عن منح ضمان الصندوق .

الجدول رقم (04) حصيلة صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الفترة 2004 – 2018

المجموع	التوسع	انشاء المؤسسات	طبيعة الضمانات الممنوحة
2289	1319	970	عدد الضمانات الممنوحة
225 740 077 985 دج	118 019 311 دج 105	107 720 766 881 دج	الكلفة الإجمالية للمشاريع
69 536 658 400 دج	44 402 133 356 دج	25 134 525 044 دج	قيمة الضمانات الممنوحة
69 757	48 935	20 822	عدد مناصب الشغل التي ستنشأ

Source : ministère de l'industrie et des mines, bulletin d'information statistique de la PME, n°33 édition 2018.

7-إنشاء صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

و يهدف الصندوق إلى ضمان تسديد القروض البنكية التي تستفيد منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعنوان تمويل الاستثمارات المنتجة للسلع و الخدمات المتعلقة بإنشاء تجهيزات المؤسسة وتوسيعها وتجديدها و يكون المستوى الأقصى للقروض القابلة للضمان 50 مليون دينار و قد تم رفع هذا المستوى مؤخراً من 50 مليون دينار إلى 250 مليون دينار (الجريدة الرسمية، 2002) ، و خص المخاطر المغطاة من الصندوق: عدم تسديد القروض الممنوحة، والتسوية أو التصفية القضائية للمقترض .

و يحدد مستوى تغطية الخسارة بنسبة 80 % عندما يتعلق الأمر بقروض ممنوحة عند إنشاء مؤسسة صغيرة و متوسطة و نسبة 60% في حالة القروض البنكية الموجهة لتمويل الاستثمارات المنتجة للسلع و كذا التوسع و التجديد .

الجدول رقم (05): حصيلة صندوق ضمان قروض الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2018

عدد مناصب الشغل التي ستنشأ	النسب المئوية	عدد الضمانات الممنوحة	قطاع النشاط
3521	19%	213	البناء و الأشغال العمومية
651	06%	69	النقل
10948	51%	577	الصناعة
961	5%	57	الصحة
2811	19%	209	الخدمات
18892	100%	1125	المجموع

Source : ministère de l'industrie et des mines, bulletin d'information statistique de la PME, n°33 édition 2018

ثالثا تقييم بيئة الاعمال في الجزائر:

1 - مفهوم بيئة الأعمال:

هي مجموعة العوامل التي تؤدي إلى خلق الفرص و التهديدات للمنظمة حيث يركز هذا المفهوم على إبراز دور البيئة في رسم إستراتيجية المنظمة و لكي تتمكن المنظمة من فهم البيئة المحيطة بها عليها أن تأخذ بعين الاعتبار عاملين أساسيين هما درجة التعقيد البيئي و الذي يتضمن وجود عدد كبير من المتغيرات البيئية التي تؤثر في استراتيجيات المنظمة و نشاطاتها أما العامل الثاني فهو الاضطراب البيئي و الذي يشير إلى ديناميكية البيئة أو معدل التغيير في العوامل المكونة لها (الجريدة الرسمية، 2004) و تتمثل البيئة الخارجية العامة للمنظمة في تلك المتغيرات التي تنشأ و تتغير خارج المنظمة و التي تؤدي إلى تغير حتمي في مسار المنظمة و لكن المنظمة لا تستطيع أن تؤثر فيها (صالح و حسان، 2008) وتتكون بيئة المؤسسة من مجموعة من المنظمات و الفاعلين والأحداث حيث أن وجودها المؤكد قابل للتأثير في سلوك و أداء المؤسسة (فلاح و عداي، 2006).

2-واقع بيئة الأعمال في الجزائر:

حسب بعض المحللين الاقتصاديين فان القيود المرتبطة ببيئة الأعمال في الجزائر يمكن إجمالها في قسمين أساسيين الأول مرتبط بسوق عوامل الإنتاج و المتمثل في القروض البنكية و الحصول على العقار الصناعي أما القسم الثاني فهو متعلق بإطار الحكم و طبيعة السوق و المتمثل في السوق الموازية و المنافسة الغير الشرعية ثم تليها معدل الضرائب وعدم اليقين في السياسات الاقتصادية و تفشي ظاهرة الفساد (BRECHET, 1996).

و البعض الآخر يرى أن بيئة الأعمال في الجزائر غير ملائمة لتعزيز و تقوية التنافسية في الأسواق المحلية والجهوية و الدولية و لعل أكبر العراقيل التي تمس محيط الأعمال تتمثل فيما يلي :

- صعوبة الحصول على التمويل حيث أن نقص الفعالية لدى النظام البنكي و المالي الجزائري هو من أهم العوامل التي تفسر نقص الاستثمار في الجزائر و يعتبر النظام البنكي و المالي عنصر معرقل و الذي يساهم في تشديد القيود المالية للمؤسسات (BELMIHOUB, 2006) .
- قيود مرتبطة بالعقار الصناعي .
- مشاكل تتعلق بالجمال الجبائي.

- هروب المؤسسات نحو الاقتصاد الموازي .
- نقص نظام للمعلومات خاص بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- ضعف خدمات دعم و إسناد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (BENABDALLH, 2008).

و هناك عدد كبير من الاقتصاديين يعتقدون أن أي دولة ترغب في الحصول على الميزة تنافسية يجب أن تركز على نوعية و جودة البنى التحتية و البحوث و التطوير و النظام الجبائي و في بلد صاعد مثل الجزائر فان الدولة يمكنها القيام بدور مهم في تحسين السوق الداخلية و أمامها معركتين أساسيتين تتمثل الأولى في تحسين محيط الأعمال والثانية في تنويع الاقتصاد الوطني من اجل تحمل تبعات الانفتاح الاقتصادي ومرحلة ما بعد البترول (BENNACEUR, BEN YOUSSEF, GHAZOUANI, & HEN Hatem, 2006).

3- تقييم المؤسسة الدولية للتمويل لبيئة الأعمال في الجزائر :

يصدر البنك العالمي بالتعاون مع الشركة المالية الدولية The International Finance Corporation تقريراً يهتم بدراسة أنشطة ممارسة الأعمال في العالم ويتضمن التقرير بعض مؤشرات محيط الأعمال ومقارنة ل 190 اقتصاداً في العالم من أفغانستان إلى زيمبابوي و يعتبر تقرير ممارسة أنشطة الأعمال أداة قياس كمي للإجراءات الحكومية المتعلقة بكل من: بدء النشاط التجاري تأسيس الشركات واستخراج تراخيص البناء، وتوظيف العاملين، وتسجيل الملكية، والحصول على الائتمان، وحماية المستثمرين، ودفع الضرائب، والتجارة عبر الحدود، وإنفاذ العقود، وتصفية النشاط التجاري (BOUZIDI & TOUMI, 2006) .

4 - مقارنة بعض مؤشرات بيئة الأعمال في الجزائر مع بعض دول العالم :

حسب الجدول رقم (06) فان الجزائر تحتل مرتبة متأخرة مقارنة بالدول الأخرى حيث يتطلب البدء في ممارسة أي نشاط اقتصادي 12 إجراء إداري و يستغرق 20 يوم من الوقت و يمكن تفسير هذا الأمر بتفشي ظاهرة البيروقراطية و الروتين الإداري التي تتميز به الإدارة الجزائرية .

الجدول رقم (06) : مقارنة بيئة الأعمال الجزائر ببعض الدول حسب تقرير بية الأعمال 2018

المؤشرات	الجزائر	المغرب	تونس	مصر	الدنمارك	كوريا الجنوبية
تسهيل ممارسة الأعمال	166	69	88	128	3	4

The World Bank and the International Finance Corporation - Doing business 2018

الجدول رقم (07):مقارنة بدء النشاط التجاري في الجزائر ببعض الدول حسب تقرير بيئة الاعمال 2018

البلد	الترتيب	الوقت بالأيام	عدد الإجراءات
كوريا الجنوبية	9	4	2
الدنمارك	34	3,5	5
المغرب	35	9	4
تونس	100	11	9
مصر	103	14.5	8.5
الجزائر	145	20	12

The World Bank and the International Finance Corporation - Doing business 2018.

5 - تقييم المنتدى الاقتصادي العالمي لبيئة الأعمال في الجزائر: حسب الجدول رقم (08) و من خلال دراسة منتدى العالمي للتنافسية فان الثالوث الخطير الذي يشكل النقطة السلبية في واقع الاقتصاد الجزائري و يساهم في عرقلة الاستثمار المحلي و هروب الاستثمار الأجنبي يتمثل في البيروقراطية بنسبة 18.9% مشكل الفساد الإداري و المعروف بالرشوة و المحسوبية بنسبة 12.8% ومشكل الحصول على التمويل بنسبة 11.8% . و إذا ما سلمنا بدقة و مصداقية هذه الدراسة و التقييم فان على الجزائر أن تعلن حالة الطوارئ وأن تجند كل طاقاتها و إمكانياتها المادية و المعرفية من اجل تصحيح هذه الوضعية السيئة لبيئة الأعمال لأنه لا قدر الله إذا ما استمرت هذه الدراسات الاقتصادية الدولية في هذا التقييم واحتلال الجزائر للمراتب الأخيرة من خلال هذه المؤشرات و نظرا لاعتمادنا الكبير على قطاع المحروقات فان أي هزة او خلل أو تدهور لأسعار البترول فان الاقتصاد الجزائري سيتعرض للانحيار و الإفلاس و ما دولة اليونان عنا ببعيد .

الجدول رقم (08): أهم عوامل الخلل في بيئة أعمال الجزائر حسب منتدى التنافسية العالمي 2017-2018

العامل	النسبة المئوية (حسب الترتيب التنازلي)
البيروقراطية (انعدام الكفاءة لدى الإدارة)	18.9%
الفساد الإداري corruption	12.8%
الحصول على التمويل	11.8%
عدم استقرار السياسات العمومية (مثل تغيير القوانين)	9.4%
التضخم	7.7%
معدل الضرائب	6.1%
قوانين الضرائب	5.3%
نقص في القدرة على الابتكار	5%
قانون العمل	4.5%
تنظيم سعر الصرف	4.4%
نقص في أخلاق المهنة	4.3%
تكوين غير ملائم للبيد العاملة	3.9%
عدم كفاية البنية التحتية	3.8%
عدم الاستقرار السياسي - الانقلابات	1.7%
الانحراف و السرقات	0.2%
نوعية و جودة الصحة العامة	0.2%

Klaus Schwab The Global Competitiveness Report 2017–2018, World Economic Forum.

الدراسة الميدانية :

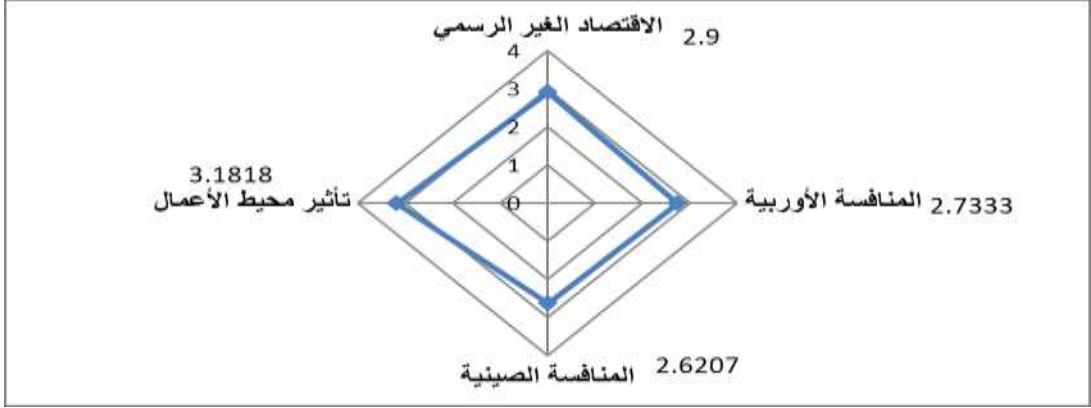
1 - خصائص عينة البحث : ركزت هذه الدراسة على ولايات الغرب الجزائري وبشكل خاص كل من ولاية وهران - تلمسان - سعيدة - سيدي بلعباس وتم اختيار عينة عشوائية طبقية وتعتبر هذه العينة من العينات الشائع استخدامها، وقد بلغ حجم هذه العينة حوالي 24 مؤسسة اقتصادية، كما توزعت عينة البحث حسب طبيعة النشاط الاقتصادي على المؤسسات التي تنشط في مجال الخدمات بنسبة 37.5% والمؤسسات التي تنشط في قطاع الصناعة بنسبة 33.3% والمؤسسات التي تنشط في قطاع الصناعات الغذائية بنسبة 29.2%.

2- تقييم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لمتغيرات البيئة الخارجية : تتمثل عناصر هذا المحور في تقييم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لبعض متغيرات البيئة الخارجية التي من الممكن ان تؤثر على ادائها وتنافسيته على النحو التالي :

- الاقتصاد الغير الرسمي او الاقتصاد الموازي وتأثيره على المؤسسات الاقتصادية الصغيرة و المتوسطة و بالرغم انه لا يمكن تحديد نسبة محددة للاقتصاد الموازي من الاقتصاد الوطني الا ان كل الخبراء الاقتصاديين يعتبرون ان الاقتصاد الموازي له تواجد كبير و تأثير عظيم على الاقتصاد الوطني ولهذا قررنا إدراجه ضمن المتغيرات الخارجية التي يمكن ان تؤثر بشكل سلبي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- المنافسة الأوروبية وتم الاهتمام بهذا العنصر نتيجة اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية و ما يترتب عليها من تفكيك للقيود الجمركية و الوصول الى منطقة التجارة الحرة في 2020 نتيجة تمديد الاتفاقية لثلاث سنوات اخرى و يتضح تاثير المنافسة الأوروبية من خلال الارتفاع الكبير لقيمة الواردات الجزائرية من السلع الاوربية.
- المنافسة الصينية وتم الاخذ بعين الاعتبار هذا العنصر نتيجة اكتساح السلع الصينية لمعظم اسواق العالم و خاصة اسواق دول العالم الثالث و الميزة التنافسية التي تمتلكها السلع الصينية نتيجة انخفاض اسعارها.
- تأثير محيط الاعمال لا يشك احد ان لمحيط الاعمال او بيئة الأعمال تأثير كبير على نجاح المؤسسات الاقتصادية بكافة تصنيفاتها القانونية و الاقتصادية و تتمثل عناصر محيط الاعمال حسب الاستبيان الموجه للمؤسسات الاقتصادية ضمن هذه الدراسة هي النظام المالي (النظام البنكي - الهيئات المالية الأخرى - معدل الفائدة - الخدمات البنكية) و البنية التحتية (الطرق - المواصلات - العقار الصناعي - الاتصالات) و الادارة العمومية (مختلف الإدارات العمومية - مصلحة الضرائب - مصلحة الجمارك) و اجراءات التجارة الخارجية (إجراءات التصدير وإجراءات الاستيراد - مدة التصدير و مدة الاستيراد - كلفة التصدير و كلفة الاستيراد) والإجراءات الإدارية (الحصول على رخصة البناء - إجراءات إنشاء المؤسسات) .
- حسب الشكل رقم(01) فان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعتبر ان محيط الأعمال أكثر تأثيرا عليها حيث كان متوسط الإجابة على هذا السؤال هو 3.2 اما الاقتصاد الغير الرسمي او الاقتصاد الموازي فقد احتل المرتبة الثانية من حيث التأثير على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بمتوسط حسابي قدره 2.9 اما بالنسبة للمنافسة الأوروبية فقد جاءت في المرتبة الثالثة من حيث التأثير بمتوسط حسابي قدره 2.73 اما فيما يخص المنافسة الصينية فجاء ترتيبها الأخير بمتوسط حسابي قدره 2.62 و يمكن القول ان

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ترى ان كل محيط الاعمال و الاقتصاد الغير الرسمي و المنافسة الأوربية و المنافسة الصينية لها تأثير متوسط عليها.

الشكل رقم(01) تقييم تأثير بعض العوامل الخارجية على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة



3 - تقييم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لمحيط الأعمال: تتمثل أسئلة هذا المحور في النظام المالي (معدل الفائدة - النظام البنكي - الهيئات المالية الأخرى) و البنية التحتية (الطرق و المواصلات - العقار الصناعي) و الإدارة العمومية (إدارة الجمارك - إدارة الضرائب - مركز السجل التجاري) إجراءات التجارة الخارجية (إجراءات الاستيراد - إجراءات التصدير) الإجراءات الإدارية (الحصول على رخصة البناء و الكهرباء و الهاتف) .

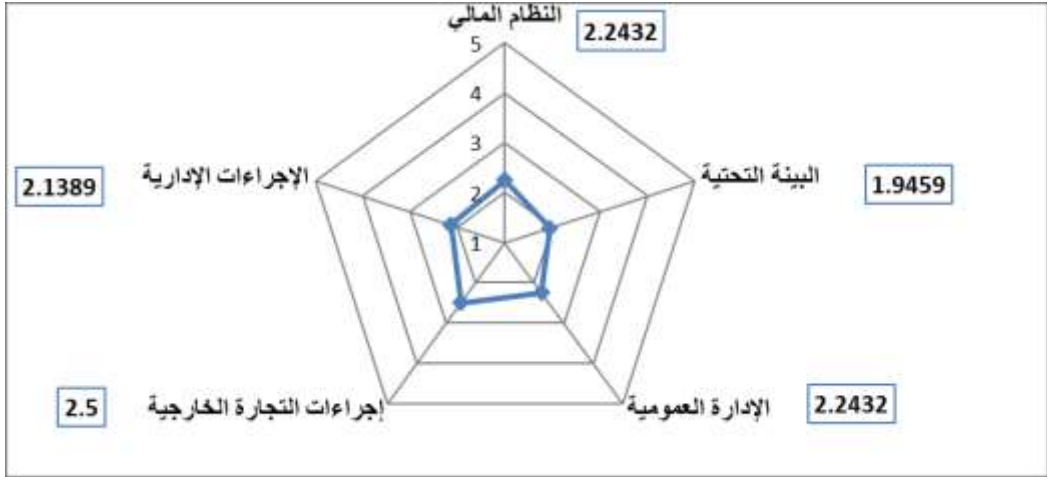
وحسب الشكل رقم(02) فان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعتبر أن البنية التحتية هي أكثر عناصر محيط الأعمال سوءا و غير ملائمة للمؤسسات الاقتصادية حيث حاز على متوسط حسابي قدره 1.94 ثم تليها من حيث العناصر الأكثر سوءا الإجراءات الإدارية بمتوسط حسابي قدره 2.13 ثم كل من الإدارة العمومية و النظام المالي بمتوسط حسابي قدره 2.24 ثم إجراءات التجارة الخارجية بمتوسط قدره 2.5 .

و حسب الشكل رقم(02) يمكن القول أن المؤسسات الاقتصادية المكونة لعينة البحث كان لها نظرة سلبية لكل من البنية التحتية و الإجراءات الإدارية و النظام المالي و الإدارة العمومية في حين كان لها نظرة مقبولة لإجراءات التجارة الخارجية و بالتحديد إجراءات الاستيراد بحكم ان اغلب المؤسسات هي مستوردة اكثر منها مصدرة .

الشكل رقم(02) تقييم المؤسسات لمحيط الأعمال

المصدر : من اعداد الباحث انطلاقا من برنامج excel

الخاتمة : لقد قام احد الوزراء السابقين للصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بتنصيب لجنة مكلفة



بتحسين بيئة الأعمال في الجزائر و كان الهدف منها هو تحقيق تقدم في مجال تصنيف الجزائر ضمن تقرير البنك الدولي الخاص بممارسة أنشطة الأعمال ,و الغريب في الأمر أن تصنيف الجزائر قبل تنصيب هذه اللجنة كان 153 و بعد مرور خمس سنوات من تنصيب تلك اللجنة أصبح ترتيب الجزائر يحتل المرتبة 166 أي تراجع بثلاثة عشر نقطة ,في حين أن اغلب الدول العربية تحسن ترتيبها نحو الأفضل نتيجة قيامها بإصلاحات تخص بيئة الأعمال مثل تخفيض تكلفة بدء النشاط التجاري, و إعفاء الشركات الجديدة من دفع بعض رسوم التسجيل ,إلى جانب القيام البعض الآخر بمزيد من الإجراءات لحماية المستثمرين ,و رفع القيود عن تمويل الشركات ,و تسهيل عملية التجارة الدولية .

و من خلال هذا البحث يمكن أن نستنتج ما يلي :

- بالرغم من الجهود التي تقوم بها الدولة الجزائرية في تبسيط الإجراءات الإدارية و مكافحة البيروقراطية إلا أن تصنيف الجزائر في التقارير الدولية يأتي دائما في الأخير و يمكن تفسير ذلك بعدم قيام الحكومة بتسويق هذه الانجازات دوليا و انعدام الاتصال الفعال مع المنظمات الدولية التي تصدر عنها هذه التقارير .

- حسب الدراسة الميدانية فان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ترى أن كل من محيط الأعمال و الاقتصاد الموازي و المنافسة الأوروبية و المنافسة الصينية تؤثر بشكل كبير على أدائها و تحول دون بقائها .

- حسب الدراسة الميدانية فان المؤسسات الاقتصادية المكونة لعينة البحث كان لها نظرة سلبية تجاه كل من البنية التحتية و الإجراءات الإدارية و النظام المالي و الإدارة العمومية في حين كان لها نظرة مقبولة

لإجراءات التجارة الخارجية و بالتحديد إجراءات الاستيراد بحكم ان اغلب المؤسسات هي مستوردة
اكثر منها مصدرة .

الاقتراحات:

- القيام بمزيد من الإصلاحات على مستوى بيئة الأعمال و التوجه نحو الإدارة و الحكومة الالكترونية .
- تفعيل الشباك الوحيد للقضاء على البيروقراطية وتجنيد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ضياع الوقت في الاجراءات الادارية الروتينية.
- الاعتماد على بعض التجارب الدولية في مجال تحسين مناخ الاعمال على غرار نموذج كوريا الجنوبية حيث يتطلب انشاء مؤسسة اقتصادية حوالي اربعة ايام و يتطلب وثيقتين فقط وايضا النموذج الماليزي الذي اعتمد على تحسين بيئة الأعمال واستطاع التخلص من التبعة للاقتصاد المبني على المواد الأولية واتجه نحو اقتصاد صناعي بامتياز .
- العمل على جلب المزيد من الاستثمارات الاجنبية وهذا من اجل تحفيز الحكومة على اصلاح مناخ الاعمال في الجزائر.

المراجع:

1. Africa, U. N. (2008). *SMEs actors for Sustainable Development in North Africa*.
2. BELMIHOUB, M. C. (2006). Le comportement de l'entrepreneur privé face aux contraintes institutionnelles : approche à partir de données d'enquêtes et de panels sur la PME privée en Algérie. *Création d'entreprises et territoires* (p. 4). Tamanrasset: ENA, CREAD.
3. BENABDALLH, Y. (2008). *L'Algérie face à la mondialisation*. Fondation friedrich ebert.
4. BENNACEUR, S., BEN YOUSSEF, A., GHAZOUANI, S., & HEN Hatem, M. (2006). *Evaluation des politiques de Mise à niveau des entreprises de la rive sud de la méditerranée : les cas de l'Algérie, l'Egypte, le Maroc et la Tunisie*. Femise research programme.
5. BOUZIDI, a., & TOUMI, m. (2006). Nouvelle stratégie industrielle : libérer le potentiel de l'économie algérienne. *Cahiers du CREAD* (78), 5-32.
6. BRECHET, J. -p. (1996). *Gestion stratégique*. Edition eska.
7. COMMISSION, E. (2005). *SME definition User guide and model declaration*.
8. IFC. (2012). *interpretation note on small and medium enterprises and environmental and social risk management*.

9. MAYRHOFFER, U., & URBAN, S. (2011). *management international*. France: Pearson Education.
10. mines, m. d. (édition 2013 - 2014 2015 - 2016 - 2017). *bulletin d'information statistique de la PME, n°24, n °25, n °27, n °29, n 31*.
11. OECD. (2004). *Effective policies for small business a guide for the policy review process and strategic plans for micro, small and medium enterprise development*.
12. TROILO, M., JUNEJA, J., NARAIN, S., & ABE, M. (2012). *policy guidebook for sme development in asia and the pacific*. Economic and Social Commission for Asia and the Pacific, United Nations.
13. الجريدة الرسمية. (2002). المرسوم التنفيذي رقم 373-02 المؤرخ في 6 صفر 1423 الموافق 1 نوفمبر سنة 2002.
14. الجريدة الرسمية. (2005). المرسوم التنفيذي رقم 165-05 المؤرخ في 24 ربيع الأول عام 1426 الموافق 3 مايو سنة 2005.
15. الجريدة الرسمية. (2003). المرسوم التنفيذي رقم 188-03 المؤرخ في 20 صفر عام 1424 الموافق 22 ابريل سنة 2003.
16. الجريدة الرسمية. (2003). المرسوم التنفيذي رقم 80-03 المؤرخ في 24 ذي الحجة عام 1423 الموافق 25 فبراير سنة 2003.
17. الجريدة الرسمية. (2003). المرسوم التنفيذي رقم 78-03 المؤرخ في 24 ذي الحجة 1423 الموافق 25 فبراير سنة 2003.
18. الجريدة الرسمية. (2004). المرسوم رئاسي رقم 134-06 المؤرخ في 29 صفر 1425 الموافق 1 ابريل سنة 2004 .
19. الجريدة الرسمية. (2003). لمرسوم التنفيذي رقم 78-03 المؤرخ في 24 ذي الحجة 1423 الموافق 25 فبراير سنة 2003.
20. الدولية م. ا. (2009). دليل المعرفة المصرفية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
21. الدولية م. ا. (2009). دليل المعرفة المصرفية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
22. القانون. (2001). القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .القانون رقم . 18 - 01
23. عبد الرضا رشيد صالح، و دهش جلاب حسان. (2008). لإدارة الإستراتيجية مدخل تكاملي. عمان: دار المناهج للنشر و التوزيع.
24. فلاح ح. & عداي و. (2006). لإدارة الإستراتيجية مفاهيمها مداخلها عملياتها المعاصرة .(éd. الطبعة الثانية .) عمان :دار وائل للنشر.
25. مؤسسة التمويل الدولية. (2009). دليل المعرفة المصرفية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
26. 18-ا. ر. (2001). القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.